مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376
EISSN: 2600-6219

مفهمة الأمن بين الثابت والمتغير في السياسة العالمية الراهنة: الحرب الروسية الأوكرانية محدّدا

The concept of security between constant and variable in the current world politics: The Russian- Ukrainian war a determinant

د. ناير بن رقية فتيحة*
جامعة وهران 2 محمد بن احمد، الجزائر

تاريخ الإستلام: 2022/10/01 **تاريخ القبول:** 2022/12/05 **تاريخ النشر:** 2023/03/02

ملخص:

تسعى هذه المقالة إلى دراسة التطور الحاصل في مفهمة الأمن في السياسة العالمية الراهنة من خلال التطرق إلى أبعاد الأزمات الدولية التي تؤثر في إعادة بناء مقاربة مفاهيمية جديدة، كما تركّز هذه الدراسة المتواضعة على الحرب الروسية الأوكرانية مع تاريخ إعلان روسيا بدء العملية العسكرية في أوكرانيا منذ شهر فبراير 2022 كمحدد لفهم التوجهات البراغماتية الجديدة للدول في تحصين أمنها المتّاخم لها أو البعيد عنها في إطار التحولات العميقة التي يتّسم بها المشهد الأمني والاستراتيجي العالمي.

الكلمات المفتاحية: مفهمة الأمن، الحرب الروسية الأوكرانية، بناء الأمن العالمي، الأوراسية الجديدة.

Abstract:

This article seeks to study the evolution of the concept of security in the current world politics by addressing the dimensions of international crisis that influence the reconstruction of the new conceptual approach, this modest study also focuses on the Russian-Ukrainian war until the date of Russia's announcement of the start of the military operation in Ukraine since February 2022 as a determinant in the understanding of the new pragmatic trends of countries in fortifying its security adjacent to it or far from it, in the context of the profound transformations that characterize it and the global security and strategic landscape.

Keywords: the concept of security**,** Russo-Ukrainian war**,** building global security, new Eurasian.

* المؤلف المراسل.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376 EISSN: 2600-6219

مقدمة:

تشهد البيئة العالمية الراهنة تحولات عميقة في المشهد الأمني الدولي تنذر من الوهلة الأولى بتغيُّر واضح في المضامين والأولويات الأمنية لسياسات الدول والفواعل غير الدولة في دائرة التغيرات التي أثّرت على مسارات السياسة العالمية.

وفي ذات السياق، تأثر مفهوم الأمن بتلك البيئة والمضامين ليشمل **تفهيمًا جديدًا** في حدوده ومبادئه وأهدافه بناء على دراسة **الإشكالية** التالية: ما هي دلالات التغيير والتحول الطارئة على مفهمة الأمن بين ما كان وما يزال من ثوابت في المفهوم وتغيرات في الأدوات والمجالات والاستراتيجيات الأمنية؟ وكيف تفسر الاتجاهات الجديدة للأمن الثابت والمتغير في مفهمة الأمن في ظل بيئات أمنية عالمية هشّة وغير مستقرة؟ وكيف تُشكّل الحرب الروسية الأوكرانية محددًا في تغيُّر مفهمة الأمن العالمي؟

الفرضيات العلمية للدراسة:

- أدّت التحولات العميقة في صور الصراع الدولي إلى تغيُّر في مضامين مفهمة الأمن.
- يعتبر الجوار الإقليمي امتدادًا للأمن القومي و تهديدا له، ويمكن أن يؤدّي إلى إعلان الحرب.

منهج الدراسة:

إن التطور التاريخي للدراسات الأمنية يعكس التطورات العميقة التي شهدتها البيئة الدولية أثناء حالتي الحرب والسلم ومن أجل ذلك استعانت الدراسة **بالمنهج التاريخي** لتتبع الظواهر الدولية وانعكاساتها على الأمن العالمي وتأثيرها على السياسة العالمية الراهنة. واستخدمت هذه الدراسة **المنهج المقارن** في سبيل تحديد العوامل الكامنة وراء القدر من

الاختلاف في التوجهات الإستراتيجية والأمنية للقوى الكبرى في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة وفي تحديد المواقف من الحرب الروسية الأوكرانية لفهم الأولويات وانعكاساتها على التوجهات البراغماتية لتلك القوى من خلال المقارنة بين المنظار الأوروبي والأمريكي والمنظار الروسي للأمن القومي والأمن العالمي.

كما وظّفت الدراسة مجموعة من **المقاربات** التي تعمقت في دراسة التطور الحاصل في مفهمة الأمن في فترة ما قبل الحرب الباردة وبعدها، والتي حاولت في ظلها التركيز على الحرب الروسية الأوكرانية كمدخل لفهم تغير المنظار العالمي للأمن بين المنظار الغربي الأوروبي والأمريكي وبين المنظار الروسي الأوراسي، حيث تنوّعت بين المدارس التقليدية الواقعية مع **هنري كيسنجر وجون ميرشايمر** والمقاربات البديلة الحديثة مثل المدرسة النقدية ومدرسة كوبنهاجن للأمن الموسّع مع **أولي ويفر** و**باري بوزان** ووصولا إلى النظرية الأوراسية الجديدة **لالكسندر دوغين** من خلال تحليل مواقفهم الفكرية حول امتداد المعضلة الأمنية في العالم.

تقف الدول عاجزة عن تفسير التصعيد الحاصل في الوضع الأمني في العالم جراء الأزمات الأمنية العالمية والإقليمية التي لم تعد وحدها مصادر تهديد للأمن، بل ظهرت عوارض جديدة تثير ديناميكية جديدة في توسع مفهمة الأمن لتشمل قطاعات حيوية جديدة كالأمن الصحي في ظل انتشار جائحة كورونا كوفيد 19، بالإضافة إلى الأمن البيئي وتأثره بالتغيرات المناخية، وهناك أيضا الأمن السيبراني وتحديات الأمن الإنساني.

المبحث الأول: مفهمة الأمن بين التحديات التنظيرية والتحولات العالمية:

إن حالة الأمن واللاأمن دفعت بالدول على اختلاف طبيعة توجهاتها الإستراتيجية والأمنية إلى الاندماج في الأجندات الأمنية للدول إقليميا وعالميا وتزامن ذلك مع زيادة الاهتمام التنظيري والطروحات الفكرية التي درست حالة الانتقال من مادية مفهوم الأمن إلى

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355-376

مضمون قيمي غير معياري يعبّر عن المأزق الأمني والمعضلة الأمنية التي تترتّب عن مصادر التهديد اللاتماثلية بالدرجة الأولى خاصة في ظل تغيّر طبيعة الحالة الصراعية في العلاقات الدولية ومحورية الفرد-الإنسان- في خضمّ التوجهات الأمنية الجديدة.[1]

المطلب الأول: تعريف الأمن من منظور العلاقات الدولية:

يحمل الأمن في دلالاته تعبيرا عن مستويات الدفاع المختلفة التي تمسّ أو تشمل الدفاع عن الحدود والسيادة والهوية، اللغة والثقافة والدين، وحماية المصالح الإستراتيجية للدولة ضدّ التهديدات الخارجية، فالأمن يتطلب الدفاع باستعمال مختلف الوسائل المتاحة العسكرية وغير العسكرية كالوسائل السياسية والاقتصادية وهذا ما أكّد عليه **روبرت ماكنمارا** *Robert Mcknamara* حيث رأى: "أنّ توفير العيش الكريم والرفاهية للمواطنين وحماية ممتلكاتهم والحفاظ على استقرارهم كلّها عناصر تشكّل مكونات الأمن الوطني بالإضافة إلى محاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف من جهة ووضع الأجهزة الإدارية المناسبة خدمة للبيئة والطبيعة".[2]

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، " مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد 3، 2021، ص.291.

[2] غربي محمّد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط": واقع وآفاق، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-30 افريل 2008، ص ص.250-252.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376

كان يشير الأمن إلى داخل الدولة أو إلى حدود تماسها مع الوحدات الأخرى بواسطة تشكيل القوات المسلحة والجيوش والانضمام إلى الأحلاف العسكرية حيث يرى **والتر ليبمان** *Walter Lipmann* "بأنّه المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب".[1]

يرى الأستاذ عامر مصباح أن " الافتراض المحوري الذي تنطلق منه النظرية النقدية في تحليل موضوعات ذات الصلة بالأمن يجب ألا تكون الدولة هي وحدة التحليل الحقيقي للأمن و مرجعية تحليل العلاقات الدولية بل الفرد موضوعا وهدفًا و سببًا.[2] وقد اهتم كل من **ألكسندر واندت ونيكولاس أونيف** *Alexander Wendt* and *Nicholas Onuf* بتقديم مقاربة مفاهيمية تقوم على دراسة إشكالية الهوية في البناء الاجتماعي ودراسة التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع الدولي المكوّن من دول ومنظمات دولية وحركات اجتماعية مثل الحركات العرقية والدينية.[3]

المطلب الثاني: تطور الخصوصية العالمية للأمن في ظل بيئات أمنية مختلفة:

لم يعد مفهوم الأمن مرتبطا بصناعة الحرب وقضايا الدفاع عن أمن الدول، فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبح الاهتمام بالأمن على علاقة وثيقة بأجندات التنمية العالمية وتحولت معه معايير الأمن ومستوياته المحلية والإقليمية والدولية.[4]

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 3، 2019، (الجامعة الأردنية : كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية)، 2019، ص ص. 119-118

[1] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية،(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص. 322

[4] Karim Hussein, Donata Gnisci et Julia Wanjiri, sécurité et sécurité humaine : présentation des concepts et des initiations, quelles conséquences pour l'Afrique de l'Ouest ?, document de Discussion, décembre 2009, p11. in : C://Users/hp/documents/38826711

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376
EISSN: 2600-6219

إن الخريطة الجيوسياسية لتوزيع القوى في العالم والثروات والموارد من جهة ومصادر تهديد الأمن من جهة أخرى وأشكال الحروب والنزاعات الدولية والأزمات الدولية سواء أثناء الحرب الباردة أو بعدها هي في تغيّر دائم وديناميكي نحو تحول في مستويات تحقيق الأمن خاصة الأمن الداخلي والإقليمي والدولي ووصولا إلى محددات الأمن العالمي المعاصر. وفي هذا الصدد، أشار **ستيفن والت** *Stephen Walt* إلى صعوبة تحديد نطاق ومجال الدراسات الأمنية: "فأيُّ جهد لرسم وتحديد المجال الدقيق للدراسات الأمنية هو شيء تعسفي ومع ذلك، يبقى الاهتمام المركزي للدراسات الأمنية سهل التحديد: إنّه ظاهرة الحرب، فالدراسات الأمنية تدّعي أن الصراع بين الدول هو احتمال وارد دائما".[1]

ويبدو أن المعالم المتغيرة للخصوصية العالمية للأمن والمتضمّنة الثروة والموارد والطاقة والقوة والبيئة أثرت في تغيّر المفهوم التقليدي للأمن، فقد قدّمت صحيفة الأمن الدولي الأمريكية *International Security* تعريفا يغطّي تلك المعالم : "فيتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها المسلحة واقتصادها النشيط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدرتها التي كانت في الماضي أقل مركزية كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب والتوريدات العسكرية والبيئية لتكون عناصر رئيسية في الاعتبارات الأمنية".[2]

قبل حوالي عشر سنوات كانت القوة تتوزع في العالم على شكل نموذج يحاكي لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد حيث تهيمن القوة العسكرية أحادية القطبية على قمة رقعة الشطرنج

[1] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، 2019، ص. 28

[2] س.ناي ودوناهيو، الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، تر: مُحَمَّد شريف الطرح، نقلا عن: عبد الفتاح علي رشدان، المرجع السابق، ص.122

والتي تتجسد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي منتصف رقعة الشطرنج توجد القوة الاقتصادية متعادلة القطبية تتقاسمها الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا واليابان والصين، أمّا في نهاية رقعة الشطرنج تنتشر العلاقات عابرة الحدود خارج سيطرة الحكومات والتي تتمتع بالقوة غير الشرعية في صناعة المال والاقتصاد والسياسة والأمن.[1]

وتؤكد الواقعية على اختلاف تياراتها "**أنّ السياسات العالمية هي سياسات القوة**"ولكن الخصوصية العالمية التي كانت تدرس حالتي الحرب والسلم تغيّرت وأصبح المشهد الأمني العالمي أكثر تعقيدا في توزيع القوة في العالم، ولما ركزت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على البعد العسكري صنعت الدول الكبرى نظاما أمنيا خاصا بها قائما على استراتيجيات الموازنة أو الانضمام والبحث عن حلفاء جدد وبناء التحالفات الإستراتيجية والأمنية وتوحيد السياسات الدفاعية والهجومية بناء على القوة الناعمة والقوة الذكية هذا في مرحلة ما بعد استنزاف القوة الصلبة.[2]

لم يعد مفهوم القوة يعني التضمين العسكري للأمن لدى الواقعية بل يشير المعنى الجديد إلى أنها لا تقاس بالكم وإنّما تُعبّر عن النتيجة المترتبة عليها، فالقوة العسكرية السوفياتية لم تستطع تجنّب الهزيمة في أفغانستان والتراجع عن سباق التسلّح الناجم عن تغيُّر معنى القوة.[3]

[1] جوزيف إس ناي، مستقبل القوة، تر: احمد عبد الحميد نافع، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص ص. 18-17

[2] لعرباوي نصير، مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(من المفهوم العسكري إلى المفهوم الحضاري)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،

[3] عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص. 203

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376

إن ما يحدث اليوم من انتقالية ديناميكية في مفهمة الأمن في التصور الغربي الأوروبي والأمريكي يتواجه مع التصور الأمني الروسي في صراع نحو إقامة نظام أمني عالمي حقيقي وهذا ما فرضته الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي، فمع نهاية الحرب الباردة قدّم **باري بوزان** *Barry Buzan* رائد من رواد مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام مقاربة مفاهيمية حول التغير الحاصل في مستويات الأمن الممتدة داخل الدول الكبرى والتي تفتخر بترساناتها العسكرية ومعداتها الحربية ضد أي شكل من أشكال التهديد الأمني التقليدي حين غيّر الإرهاب الدولي منهجية الولايات المتحدة الأمريكية حسب بوزان على اعتباره نمطا جديدا من مصادر تهديد الأمن العالمي ، وفي هذا الشأن عملت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج والثر بوش الابن عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 على تأطير وهندسة الحرب الكونية ضد الإرهاب بتطبيق مقاربة الأمننة الكلية ويفيد مضمونها معنى صفريا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية "من ليس معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدّنا".[1]

وكذلك، اقترح بوزان تصورا شاملا لمفهوم الأمن يحدد العلاقة الدياليكتية بين ثلاث محددات جوهرية الفرد–الدولة والنظام الدولي في ظل الفوضى الناضجة والفوضى غير الناضجة، ويضيف قطاعات جديدة كالأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي والأمن البيئي، كما تتضمن مقاربته حول توسيع مفهوم الأمن طرح خطاب الأمن الإقليمي والأمننة.[2]

وفي المقابل، فرضت الحرب الروسية الأوكرانية منذ فيفري 2022 اتجاها جوهريًّا في فهم خطاب الأمننة الروسي الذي عبّر عنه وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** لتبرير العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والتي تُترجم مخاوف أمنية روسية من انتشار أسلحة

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، المرجع السابق، ص.123

[2] Paul D. Williams, Security Studies an introduction(London : Rutledge, 2008), p.p.68-69

أوروبية أمريكية في إطار قوات منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في الجوار الأمني الإقليمي القومي الروسي.[1]

إنّ التوجه الكامن وراء تلك التراكمية التنظيرية حول مفهمة الأمن تتجه نحو الإنسان كمحور النقاشات الأمنية الحديثة في الأجندات العالمية والإقليمية ومن خلال بناء مقاربة الأمن الإنساني بين حدّيها الأمن المجتمعي والأمن العالمي.[2]

المبحث الثاني: إعادة بناء مفهوم الأمن:(الحرب الروسية الأوكرانية محدّدا)

في ظل التغيرات الحاصلة في واقع العلاقات الدولية والتي انعكست على مستويات التعاون الدولي والتفاعلات البينية، أصبح مفهوم الأمن يتجرّد تدريجيا من حدود المقاربة التقليدية التي تقوم على أمن الدولة قبل أمن الفرد ليتحوّل نحو موضوعات مرتبطة بالفقر والتصحر والمجاعة والأوبئة والأمراض والصحة والتعليم والمعرفة ..وهي في الأساس مركبّات الأمن الإنساني أي أمن الفرد. [3]

المطلب الأول: المنظار الأوروبي والغربي للأمن

يبدو أنّه من الصعب التغلب على محدودية قضايا الأمن في علاقته بالمجالات الأخرى، فما هو آمن بالنسبة لبعض الدول هو غير آمن لدول أخرى فمثلا تحرص **تركيا** على استقبال اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء استجابة لنداءات منظمة الأمم المتحدة عبر مجلس حقوق

[1] محمود محمّد علي، الأزمة الأوكرانية ونظرية الحرب الباردة الثانية، 2022، ص ص. 24-25، ورقة الكترونية: www.noor-book.com

[2] رضا شوادرة، "الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص. 165.

[3] خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، « الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام»، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، 2012، ص. 541.

اللاجئين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بهجرات الأزمات مثل الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية، حيث صرّح الرئيس التركي **طيب رجب أردوغان** شهر جوان 2022 رغم المعارضة الشديدة له حول قضايا أمننة تركيا اتجاه جوارها الإقليمي في مسألة اللاجئين أثناء النزاعات المسلحة والحروب والأزمات الدولية: أنّ تركيا لن تغلق أبوابها الإنسانية أمام اللاجئين والمهاجرين.

إنّ المنظور الغربي اليوم للأمن تغيّر من حيث وجهته واتجاهه ليمسّ مختلف القطاعات فالأمن من وجهة نظر الخبراء الاستراتيجيين في بريطانيا لا يتأتّى من الداخل بل يتحدد وفق رؤيتها وفلسفتها المعقدة لأمنها من الخارج، فعندما يتعلّق الأمر باللاجئين السوريين والأفارقة فهنا تحدث المعضلة الأمنية أمّا بالنسبة للاجئين الأوكرانيين فلا تعدو المسألة أكثر من قضية خوف عليهم وليس منهم ولا يعتبرون تهديدا لأمن واستقرار بريطانيا.

وكذلك الوضع يختلف في تغيّر مضمون الأمن عند الغرب، فعندما تداعت جائحة كورونا كوفيد 19 على العالم وانعكست على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي عالميا، فشلت النماذج التكاملية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة شمال أمريكا –النافتا سابقا– الأوسمكا حاليا عن مواجهة التحديات الأمنية المتزامنة مع الصدمات الاقتصادية والمالية بطريقة تكاملية، فأمن بريطانيا وأمن فرنسا وأمن ألمانيا كان قبل أمن ايطاليا واسبانيا الدول التي شهدت صدمة الوفيات المرتفعة وتأثرت بسرعة بعدوى الإصابات اليومية بالفيروس. ولم تتلق دعما أو مساعدة فورية من دول الاتحاد الأوروبي إلى حين قدّمت الصين كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة التداعيات السريعة والممتدة في ايطاليا وإيران ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

كما يشير بعض المختصين في الدراسات الأمنية أنّه منذ أزمة النفط في منتصف السبعينيات وتغير ملامح المنظومة الدولية والبيئة العالمية في الثمانينيات بسقوط الأنظمة

السياسية التوتاليتارية في دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية والتي تصدّع في ظلها الاتحاد السوفياتي، يبدو أنّ الدولة المستبدّة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وظّفت مصادر قوتها العسكرية خدمة لمصالحها وليس من أجل حراسة الأمن العالمي كما مارست دور الشرطي في مناطق نفوذها من العالم مثل منطقة الشرق الأوسط.[1]

تغيّرت في ظل هذه الظروف المنظورات النقدية والعقلانية وما بعد الحداثة والنسوية ومقاربة الأمن الموسّع لمدرسة كوبنهاجن ودراسات باريس للأمن لأنّ:

1. التهديدات الواقعة متنوعة ومختلفة بحسب المناطق والدول وخصائصها.
2. تطور الأمن إلى أكثر من بُعد ليشمل المتغير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي.
3. أمن الإنسان أصبح أولوية تاريخية مرحلية مرتبطة بأبعاد إنسانية وبيئية.[2]

إنّ العالم يُواجه اليوم تهديدات من نوع فريد ليست غريبة عن فوضوية النظام الدولي وغلبة قانون الغاب في التفاعلات الدولية، بل أصبح الهدف الرئيسي للإستراتيجيات الأمنية الشاملة لا يقتصر على منع الحروب والحد من التسلح والنّزاعات المسلحة ومواجهة الأزمات، بل يتمركز حول **أمكنة الأمن** والتنمية الاقتصادية والبشرية وتقليص معدلات الأمية والفقر والبطالة في العالم وتطوير مجالات البحث العلمي والتعليم والصحة والحياة ككل.[3]

وأضاف **"هو جنتاو"** في ظل نظرية الصعود السلمي للصين مفهوم التنمية السلمية ليحدد تفهيما جديدا للأمن وذلك من خلال التركيز على أنّ: "فلسفة الصعود السلمي

[1] منصف بوزفور، العولمة والنظم الحارسة(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 2004)، ص ص. 171-170

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 6

[3] المرجع نفسه، ص. 7

وحماية الأمن القومي بعيدا عن إقامة القواعد العسكرية أو الحروب والمهام القتالية والقوة العسكرية بل تعتمد على مقومات غير تقليدية بل مبدعة وذكية."[1]" فالأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشتمل عليها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية.[2]

المطلب الثاني: المنظار الروسي للأمن في إطار الأوراسية الجديدة:

إنّ حدوث الحرب الروسية على أوكرانيا وضع الخبراء العسكريين والأمنيين الاستراتيجيين في حالة انقسام بين مؤيد لعودة الحروب بين الدولة والدولة وبالتالي غلبة المنظور الواقعي والرّاهن البراغماتي للأمن والمتصل بإحساس روسيا بالخطر والتهديد الشديد عقب محاولة أوكرانيا طلب الانضمام إلى قوات حلف الشمال الأطلسي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم النزاع الداخلي الدائر بين الحركات الانفصالية في إقليم دونباس وإقليم دونيتسك وإقليم لوغانسك والمتاخمة في حدودها مع روسيا والمدعومة لوجستيكيا أيضا من طرف روسيا ضد القوات الأوكرانية التي تراها مسألة اعتداء على سيادتها وشؤونها الداخلية.

في حين يرى **زبيغنييف بريجنسكي** *Zbiguinew Breijinsky* في كتابه **رقعة الشطرنج العظمى** "أنّه من الصعب أن تقبل روسيا بدخول أوكرانيا إلى حلف الناتو ولكن لا يمكن لروسيا أن تكون في أوروبا بدون دخول أوكرانيا أيضا في أوروبا بينما تستطيع أن تكون

[1] وليد عبد الحي، "الأمن القومي والمنظور الجديد" ، في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، بلهول نسيم وآخرون(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ط1، ص. 11

[2] نجدت صبري ناكرة بي، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، الموقع الالكتروني: www.BookS4ALL.Net

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355-376
EISSN: 2600-6219

أوكرانيا في أوروبا دون روسيا، وعليه ستجد روسيا نفسها أمام احتمالية مصيرية إمّا أن تكون جزءً من أوروبا مثل أوكرانيا أو أن تصبح دولة منبوذة أوراسية".[1]

فلا يمكن إغفال مسألة جوهرية تكمن في أنه منذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي في 24 أوت 1991 تفجرت مسألة معقدة تحيط بإشكالية المخزون النووي الذي تملكه على أراضيها والذي يشكّل ثالث أكبر مخزون من الأسلحة النووية في العالم والتي تقدر ب 4000 سلاح نووي يضم 1656 سلاحا استراتيجيا و 130 صاروخا من طراز **ss-19s** المزود بستة رؤوس حربية في كل صاروخ وَ46 صاروخا من طراز **ss-24s** المزود بعشرة رؤوس حربية في كل صاروخ وعدد 30 قاذفات *Bear-H and Black jack* بمقدورها حمل ما يقارب 416 قنبلة نووية.[2]

يرى **جون ميرشايمر** عقب نهاية الحرب الباردة "أن الأسلحة النووية غالبا ما تقلّل من العنف الدولي وأن الأسلحة النووية الأوكرانية في حال بقائها ستكون رادعًا حاسمًا ضدّ أيّ هجوم روسي تقليدي أو ابتزاز نووي"..وأضاف: "أنّ وجود أوكرانيا النووية أمر منطقي للحفاظ على السلام بين روسيا وأوكرانيا، وهذا من شأنه أن يقضي إلى التأكّد من أنّ الرّوس الذين لديهم تاريخ من العلاقات السيّئة مع أوكرانيا لن يتحركوا لإعادة احتلالها ولا يمكن لأوكرانيا الدّفاع عن نفسها ضدّ روسيا المسلحة نوويًّا بأسلحة تقليدية، ويبدو أنّ الأسلحة

[1] زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحّة، تر: سليم أبراهام(دمشق، سوريا: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2000)، ص.136

[2] نبيل عودة، الحرب الروسية على أوكرانيا وجدلية السلام النووي، منتدى السياسات العربية، 22 افريل 2022، ورقة الكترونية.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355-376
EISSN: 2600-6219

النووية الأوكرانية هي الرّادع الوحيد ضدّ العدوان الروسي والذي من شأنه أن يحافظ على أمن أوروبا".[1]

أما بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية **هنري كسنجر** رمز من رموز الواقعية الأمريكية كتب قائلا: يجب أن يفهم الغرب أنّه بالنسبة لروسيا لا يمكن لأوكرانيا أن تكون مجرد دولة أجنبية. بدأ التاريخ الروسي فيما كان يسمى "كيفيان روس" وانتشرت الديانة الروسية من هناك، كانت أوكرانيا جزء من روسيا لقرون وكان تاريخهم متشابكا".[2]

وأضاف أيضا: "على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أنّ تمدّده البيروقراطي وخضوعه للعنصر الاستراتيجي للسياسة المحلية في التفاوض بشأن علاقة أوكرانيا بأوروبا قد ساهم في تحويل المفاوضات إلى أزمة..فمعاملة أوكرانيا كجزء من مواجهة بين الشرق والغرب من شانه أن يُفسد لعقود أي احتمال لجلب روسيا والغرب وخاصة روسيا وأوروبا إلى نظام دولي تعاوني..ولن تتمكن روسيا من فرض حل عسكري دون عزل نفسها في وقت كان فيه العديد من الحدود غير مستقرة بالفعل بالنسبة للغرب فان شيطنة **فلاديمير بوتين** ليست سياسة إنّها ذريعة لغيابها".[3]

وانتهى هنري كيسنجر بالتعبير عن موقفه أمام منتدى الاقتصاد العالمي في **دافوس** عاصمة القمم والاجتماعات للتباحث حول القضايا السياسية والإستراتيجية العالمية بسويسرا

[1] John.J.Mearsheimer, The case for a Ukrainian Nuclear Deterrent, in: Foreign Affairs, Summer 1993

[2] محمود محمّد علي، "هنري كيسنجر وموقفه من الأزمة الأوكرانية"، ورقة الكترونية في: www.Noor-book.com

[3] المرجع نفسه، ص.17.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355-376

بتاريخ 23 ماي 2022 قائلا:"إنّ أوكرانيا يجب أن تتخلى عن جزء من أراضيها للتوصل إلى اتفاق سلام مع روسيا لإنهاء عمليتها العسكرية في أوكرانيا".[1]

فبعد انضمام جمهوريات مثل التشيك والمجر وبولندا للحلف عام 1999، وانضمام تسع دول من شرق أوروبا بين عامي 2004 و 2009 مثل بلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وألبانيا وكرواتيا-البعض منها جمهوريات سوفييتية مستقلة- ثم انضمت كذلك كل من الجبل الأسود سنة 2017 ومقدونيا الشمالية سنة 2020. وبالتالي انتصر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على القوة الروسية بانضمام نحو 14 دولة بين 1999 و2020، ولم تعد الدول العازلة بين روسيا والغرب وحلف الناتو **مثل بيلاروسيا وأوكرانيا** بمعزل عن محاولات سحبها للانضمام إلى قوات منظمة الشمال الأطلسي.[2]

بعد نهاية الحرب الباردة توقّع الخبراء الإستراتيجيون أنّ روسيا هي الخاسر الكبير من الصراع الإيديولوجي، لكنّ **ألكسندر دوغين** *Alexander Doguin* –المفكر الاستراتيجي الروسي-وضع معالم النظرية الأوراسية الجديدة في مقال نشره سنة 1991 يحمل عنوان" حرب القارات" أين يخطط ويُهندس الفلسفة الأمنية والإستراتيجية العسكرية لروسيا الجديدة والتي تقوم على بناء مقاربة شاملة لعودة روسيا في الساحة العالمية بدفعها إلى خلق مراكز قوى جديدة عبر إنشاء تحالفات جيّدة مع عدد من الدول لمواجهة الهيمنة الأمريكية كاليابان

[1] Ambrose Evans-Pritchard, Henry Kissinger : Ukraine must gave Russia Territory, 23 May 2022, in :
http://www.telegraph.co.Uk/business/2022/05/23/henry-kissinger-

[2] عصام عبد الشافي،دراسة حول الحرب الروسية- الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)،الموقع الالكتروني للجزيرة.

وتركيا والكيان الصهيوني والهند وإيران، ويرى دوغين أنه يجب على دول آسيا أن تشكّل إمبراطوريات نووية قوية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إن كتاب الكسندر دوغين حول" النظرية السياسية الرابعة" يعد بمثابة دستور أو دليل عمل يتبعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ توليه الحكم سنة 1999، ويعبّر من خلاله على إيمانه المطلق بفشل المشروع الحداثي الغربي والإيديولوجيات الليبرالية والشيوعية والفاشية واقترح صياغة جديدة لعالم تعددي قيمي أخلاقي يعترف بالحريات وحقوق الإنسان بعيدا عن القيم المركزية الغربية والمزايدات البراغماتية الأمريكية الليبرالية.[2]

تعتمد النظرية السياسية الرابعة لالكسندر دوغين على تعزيز ماضي الشعوب بالوفاء للتقاليد والأخلاق والأصالة لكبح الحداثة بالحد من فوضى السوق والتخلص من عبودية الفوائد والمضاربة في البورصة والقضاء على الثراء المزيف –الرأسمالية الروسية الجديدة– وذلك لن يتحقق إلا بإنشاء إيديولوجية روسية أوراسية بين روسيا والصين والهند وإيران لمواجهة القوى الأطلسية الاحتكارية دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

لكن، بعد تصدّع المعسكر الشرقي وصعود قوى إقليمية مثل الصين وإيران وتركيا ودول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الخليج العربي تغيّر التصور السائد حول محدّدات الأمن التقليدي والمرتبطة بوحدوية الدولة القوية في صناعة السياسة العالمية. وتغيّرت معه أطراف اللعبة الدولية

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، المرجع السابق، ص.127

[2] جلال خشيب، الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق، مجلة رؤية تركية، ربيع 2018، ص. ص.104 -108

[3] عبد الفتاح علي الرشدان، المرجع السابق، ص ص. 127-128

على المستويين الإقليمي والعالمي، وأصبح مفهوم الأمن متغيرا لا ثابتا وتدخلت عوامل جديدة إمّا جاذبة للأمن أو مانعة له في بيئات مختلفة من العالم.[1]

المطلب الثالث: الراهن البراغماتي وامتداد مفهوم الأمن عبر الأجندات الإقليمية والدولية

لقد فرضت التوجهات البراغماتية لكل من روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الحالية أزمات جوهرية تتسبّب في امتداد المعضلة الأمنية في العالم.

1-أزمة الفقر الطاقوي وتحديات الأمن الإنساني:

في ظل حرب قطع إمدادات الغاز الروسي على أوروبا شتاء 2023 تعتبر تكلفة فرض العقوبات على روسيا وقضية تقديم الدعم العسكري واللوجيستيكي والأسلحة الحربية إلى أوكرانيا وطرد الدبلوماسيين الروس من الدول الأوروبية أكبر ضربة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والأمنية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي ولعل تبعاتها ستنعكس على جميع الأطراف.

ترتهن السياسة العالمية الراهنة تحت وطأة التحولات العميقة التي تحاول تحديد المبدأ المحوري للبيئة الدولية الجديدة ما اصطلح **توماس فريدمان** من صحيفة **ذانيويورك تايمز** على تسميته بالشيء الكبير الواحد-العولمة الاقتصادية- فهناك من رأى أن القوى المحركة للأمن

[1] فراس محمّد احمد الحجبشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، ط1(عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.105

العالمي سوف يحكمها صدام الحضارات، وهناك من وجد في زيادة السكان والفوضى أي الجمع بين المحدد الجيوبوليتيكي والمحدد الديمغرافي في تحديد السياسات الأمنية المستقبلية.[1]

ولكن الرّاهن الإنساني يبقى مُعلّقًا بين تلك المحددات التي لم تعد ثابتا في تحديد التوجهات الأمنية والإستراتيجية للدول، وعليه بدأت مقاربة الأمن الإنساني* في الظهور بالموازاة مع تعاظم الاهتمام بإعادة هندسة مفهوم الأمن الذي ظل لعقود طويلة من الزمن ملازما للدولة كفاعل وحدوي وعقلاني في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الخارجية وحماية حدودها الإقليمية.[2]

فمقاربة الأمن الإنساني تنضوي ضمن المقاربات الجديدة للأمن والتنمية، التي لا تركز على التكنولوجيا وجغرافيا الحدود وإنّما تهتم على وجه الخصوص بتوفير أمن الأفراد والجماعات وليس أمن الدول كأولوية، فهي بذلك تجمع بين احترام حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ضد كل أشكال العنف السياسي.[3]

---

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن(لبنان: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.20.

* الأمن الإنساني كمفهوم ظهر لأوّل مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لسنة 1994 حيث ظل مفهوم الأمن محصورا لمدة طويلة في أمن الإقليم من مواجهة الاعتداءات الخارجية أو توفير الحماية للمصالح الوطنية في مواجهة الدول الأجنبية ومواجهة العدوان الخارجي، فهو بهذا كان ينطبق على الدول القومية أكثر من الأفراد. وقد قدم هذا التقرير سبعة مكونات أو أبعاد للأمن الإنساني: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، أمن المجتمع والأمن السياسي. للمزيد أنظر:

CHARLES Philippe David et RIOUX jean François, «le concept de sécurité humaine », dans : la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales, France : L'Harmattan, 2001, p p. 21-22.

[2] صفية إدري،« الأمن الإنساني في منطقة الساحل: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولاتية»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد13، جويلية 2018، ص. 573.

[3] Mary KALDOR, «la sécurité humaine : un concept pertinent», traduit par : Sonia MARCOUX, politique étrangère, N04, hiver 2006, p p. 901-902.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355-376
EISSN: 2600-6219

2- أزمة الأمن النووي:

أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى حدوث فراغ أمني في شرق ووسط آسيا جعلها منطقة سهلة الاختراق الأمني والانتشار الفوضوي للترسانة العسكرية والنووية الموروثة عن الحرب الباردة، وأصبحت موقعًا خصبًا لمافيا التجارة غير الشرعية في الأسلحة في العالم، كما تزامنت مع بروز موجة من هجرة علماء الذرة إلى دول أخرى يقدّمون أبحاثا متطورة حول أسلحة الدمار الشامل وأحدث التقنيات لتصنيع الأسلحة في مختلف الدول، هذه الطفرة الجيوستراتيجية غيّرت من التوجهات الأمنية للدول في سعيها نحو امتلاك المزيد من الأسلحة بدل الحد من انتشارها كسيناريو **استباقي** لحروب مستقبلية حول الأمن الطاقوي النووي والأمن الإنساني دفعت بالدول إلى رفع سقف التسليح لمواجهة التصعيد الأزموي في المشهد الأمني الإقليمي والعالمي.

رغم الانقسام الداخلي في روسيا بين مؤيد ومعارض للحرب الروسية على أوكرانيا إلا أن الرئيس فلاديمير بوتين يصرّ على توسيع العملية العسكرية وتمديدها والتي أعلنها منذ فيفري 2022 في أوكرانيا وقد أعلن التعبئة الجزئية يوم 21 سبتمبر 2022 في تصريح له يؤكّد على أن: "روسيا تتعرض لتهديدات بالأسلحة النووية ولدينا أسلحة دمار شامل لمواجهة الاعتداء الغربي".[1]

[1] تصريح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " إعلان التعبئة الجزئية للاحتياط من أفراد الجيش وذوي الخبرة العسكرية، قناة الجزيرة، التاريخ: 21/09/ 2022

ولفهم ديناميات التصعيد في أوكرانيا يجد ميرشايمر أن الولايات المتحدة قد تنضم إلى القتال إذا كانت يائسة من تحقيق الفوز في الحرب أو لمنع أوكرانيا من الخسارة، في حين أن روسيا قد تستخدم الأسلحة النووية إذا كانت يائسة من الفوز أو تواجه هزيمة وشيكة .[1]

لكن الواقع الدولي يطرح عدة سناريوهات لمخرجات الحرب الروسية الأوكرانية على مستوى الأمن الإقليمي والأمن العالمي، وفي هذا الصدد تختلف استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إدارة الصراع الدولي وهندسة الأمن العالمي وممارسة القوة في العلاقات الدولية، فلم تشهد العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حربا فعلية على الإطلاق وحين كانت الدولتان تتبادلان التهديد بالصواريخ النووية في إطار الحرب الباردة ظل التبادل التجاري قائما مما يعني أن العلاقات بين الدول الكبرى لا تتحدّد وفق موافق مرحلية وإنّما تحكمها إستراتيجيات بعيدة المدى لإدارة الأزمات الدولية ومواجهة التحديات الأمنية المعاصرة كأزمة الطاقة وأزمة المال والأزمات السياسية والصراعات العرقية والإرهاب الدولي والتغيرات المناخية والمشكلات البيئية العالمية والحروب الهجينة.

[1] اياد هلال الكيلاني، قراءة تحليلية لمقال جون ميرشايمر: اللعب بالنار في أوكرانيا – المخاطر الكارثية غير المقدرة للتصعيد ، نقلا عن: صخري محمّد، 21/08/2022، الموقع الالكتروني:

www.politics-dz.com/category/european-studies/,

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376 EISSN: 2600-6219

خاتمة :

إن التحولات العميقة في بنية النظام الدولي ومصادر تهديد الأمن الجديدة ساهمت بشكل كبير في تغيُر مفهمة الأمن في ظل السياسية العالمية الراهنة، وسنعرض هذه الدراسة جملة من النتائج هي:

إن القطاعات الأمنية التي لاقت نقاشا أكاديميا وجدلا واسعا في إطار المقاربات النظرية الحديثة لم تُحدث قطيعة ابستمولوجية مع المنظارات الكلاسيكية القائمة على محورية الأمن العسكري والقوة والحرب بدليل عودة مفهوم الحرب المباشرة ونموذجها الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022 وعودة معايير القوة العسكرية إلى المشهد الأمني والاستراتيجي من خلال **أمكنة التصعيد النووي** في الأجندات الإقليمية والدولية من خلال ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري ومؤشرات زيادة مستوى التسليح في العالم.

كما تطورت الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة الأوراسية ومنطقة القوقاز على خلفية النزاع الأذري الأرميني الذي يشكل تهديدا ممتدّا للأمن القومي الأوراسي والقوقازي، وحدوث التوترات الجيوبوليتيكية على مقربة متاخمة من بحر الصين الجنوبي بسبب أزمة إقليم تايوان والمناورات العسكرية الأمريكية التايوانية في المنطقة وما تشكّله من تهديد حيوي وسيادي على الأمن القومي الصيني و اختراق لمبدأ الصين الواحدة.

يبدو أن التحديات الأمنية المعاصرة تضع القوى الكبرى أمام أزمة صناعة الأمن العالمي فالولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت هيمنتها في إدارة النزاعات الدولية في العالم ركّزت اهتمامها على تسليح أوكرانيا لكبح **الأمننة الأوراسية الكلانية** لروسيا واحتواء تموقعها في النطاق الإقليمي والعالمي سعيًا منها إلى استرجاع نفوذها في أوروبا وآسيا.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 355–376
EISSN: 2600-6219

إن محددات الأمن العالمي في تغيّر مستمر وتلك الديناميكية المتزامنة مع الصّدمات والأزمات التي تشهدها السياسة العالمية الراهنة ساهمت بدورها في تغيّر مفهمة الأمن في ظل مصادر تهديد الأمن الإنساني الجديدة من جهة وعودة الحرب أي القوة العسكرية كمحدّد جوهري في رسم التوجهات الإستراتيجية والأمنية المصيرية للقوى العالمية.